رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم

جريدة سياسية يومية
مع ملحق 16 صفحة

16 صفحة
500 دينار

المدى

العدد (2121) السنة الثامنة - الخميس (5) آيار 2011
http://www.almadapaper.net - Email: almada@almadapaper.com

اليوم في المدى

2 مكاتب محلية لترويج دعاوى المتضررين من الجيش الامريكي

7 مسلسل الارهاب الغذائي يفوق صفقات الاسلحة الفاسدة

10 البرلمان يسعى لزيادة ميزانية البنى التحتية

الموافقة على تعيين ١٠ آلاف من خريجي التمريض

□ بغداد / المدى

وافقت الحكومة على تعيين ١٠ آلاف من خريجي المعاهد والكليات في وزارة الصحة لمهنة التمريض.

وقال بيان حكومي تلقت المدى نسخة منه أمس إن الأفضلية ستكون للنساء عبر الإعلان بعد إدخالهن دورات تقررها وزارة الصحة.

وأوضح البيان أيضاً أن لوزارة الصحة صلاحية سد النقص الحاصل من الممرضين في الدول الآسيوية مناصفة مع العراقيين و٥٠٪ من النساء.

وكانت الحكومة قد أوعزت في وقت سابق بإطلاق التعيينات في جميع المؤسسات الحكومية، متعهدة بمعاقبة المتورطين باللجوء إلى المحسوبية للحصول على الوظائف.

وقال المالكي خلال مؤتمر صحفي سابق إن "مجلس الوزراء قرر منع التعيينات في المؤسسات الحكومية التي تتم عن طريق الوزراء أو المحافظين، فضلاً عن تسهيل إجراءات التعيين لجميع العراقيين"، مؤكدا أنه "يتوجب على جميع الوزارات المباشرة بإطلاق التعيينات التي تقدر بنحو ٢٨٠ ألف درجة وظيفية بأسرع وقت ممكن".

قائد سلاح الجو: لن نحمي أجواء العراق بطائرات تصوير

كتل تتهم واشنطن بعرقلة تسليح الجيش العراقي

□ بغداد / علي عبدالسادة

كشف مسؤول رفيع المستوى في سلاح الجو أن الطيران العراقي لا يستطيع حماية الأجواء العراقية بعد الانسحاب الامريكي.

وقال قائد طيران الجيش اللواء الركن حامد المالكي في اتصال هاتفي مع "المدى" إن السلاح يمتلك طائرات تصوير واستطلاع، وهو يعجز بهما عن حماية الأجواء العراقية.

وتابع: "مسؤولية السيادة الجوية لكل من القوة الجوية وطيران الجيش".

وكانت قيادة القوة الجوية العراقية قد أكدت في وقت سابق أن عملية بناء القوات الجوية المسلحة معقدة بشكل كبير، مطالبة بوضع ميزانية خاصة لها، فيما أشارت لجنة الأمن والدفاع البرلمانية إلى أن الظرف الخدمي حتمّ حذف مليار دولار من الموازنة كانت مخصصة لشراء سرب طائرات مقاتلة.

وقال المالكي إن القوة الجوية لا تزال حتى اللحظة لا تملك طائرات مقاتلة، موضحا أن الاعتماد سيكون خلال الفترة القادمة على طيران الجيش الذي سيؤدي مهام الحماية الجوية حتى ٢٠١٦، مستدركا بالقول إن مهام الطيران هي تقديم الإسناد إلى القوات البرية والبحرية فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب، أما حماية الأجواء العراقية فهو قاصر على فعل ذلك، وبالتالي فأن الأمر مرتبط بالبرلمان والحكومة كي تكون هنالك صفقات شراء لطائرات مقاتلة.

واتهمت كتل سياسية عراقية الولايات المتحدة الأميركية بالسعي إلى عدم تجهيز الجيش العراقي بأسلحة قادرة على مواجهة تنظيم القاعدة والمسلحين.

ورغم ذلك، فأن سياسيين عراقيين لا يجدون أهمية في وجود غطاء جوي عراقي، ذلك أن العراق لا يحتاج في الوقت الحالي إليه كونه لا يخوض حرباً مع دولة جارة أو يهدد دولاً أخرى، كما يقولون.

وتقول وزارة الدفاع إنها تعاقدت مع دول عديدة لزيادة تسليح القطعات العسكرية في خطوة نحو استكمال استعداد القوات الأمنية قبل الانسحاب الاميركي المقرر نهاية العام الحالي، وسط تأكيدات حكومية بعدم تمديد بقاء القوات الاميركية الموجودة حالياً في العراق وفق الاتفاقية الأمنية الموقعة بين بغداد وواشنطن.

وبالرغم من هذه التصريحات كافة، يشير مهتمون بالشأن العسكري العراقي إلى عدم جاهزية القوات العراقية لخوض أي حرب مفترضة مع أية قوة عسكرية أخرى.

ويؤكد خبراء عسكريون أن العديد من الصنوف العسكرية في الجيش العراقي لم تستكمل جهوزيتها من ناحية التسليح بعد، ومنها القوات الجوية والمدفعية.

وكانت الحكومة قد أعلنت شباط الماضي، تأجيل عقد شراء طائرات F ١٦ وإحالة المبلغ المخصص له لدعم البطاقة التموينية، فيما أكدت اللجنة الاقتصادية في البرلمان أن إحالة مبلغ ٩٠٠ مليون دولار كان مخصصا لشراء الطائرات لدعم البطاقة التموينية، جاء بسبب عجز الموازنة. مما أثار الشكوك حول هذه الخطوة.

وأعلنت الحكومة التشيكية، في ١٩ نيسان الماضي، أنها ستعرض على العراق ٣٦ طائرة هجومية وعددا من طائرات الهليكوبتر الحديثة.

في المقابل يرى محللون سياسيون أن الحكومتين العراقية والأمريكية تتحملان مسؤولية التجهيز الضعيف والمترهل للجيش العراقي.

ويرى هؤلاء المحللون انه بسبب هذا الضعف والقلق من عدم اكتمال الجاهزية وصعوبة تحققها خلال الفترة الباقية على موعد الانسحاب النهائي، فان الاميركيين سيحاولون الضغط مرة أخرى على الحكومة العراقية من اجل تمديد بقاء قواتهم.

بقايا سيارة مفخخة انفجرت أمس في ابو دشير..(أ.ف.ب)

مصادر لـ(المدى): بريمر سرق بغداد وواشنطن

الحاكم المدني متهم باختفاء ٨ مليارات دولار

□ بغداد / المدى

فيما جددت اللجنة المالية رفضها الكشف عن أية تفاصيل بشأن موضوع التجاوزات على الأموال العراقية المودعة في صندوق تنمية العراق، أكد مصدر حكومي رفيع المستوى أن الحاكم المدني السابق في العراق بول بريمر متهم بسرقة أموال عراقية وأخرى أمريكية في الوقت نفسه.

وقال المصدر الذي رفض الكشف عن اسمه في تصريح خص به "المدى" إن الحاكم المدني بول بريمر متهم الآن بقضيتين، الأولى تتعلق بتصرفه في صندوق تنمية العراق، فضلا عن اتهامه باختفاء ٨ مليارات دولار والتي كانت من ضمن ٥٠ مليارا خصصتها الولايات المتحدة لإقامة المشاريع للعراق.

وأضاف المصدر أن المفتش العام الامريكي يباشر الآن تحقيقاته فيما يتعلق بالأموال الاميركية وانه عازم على إحقاق الحق بهذا الخصوص.

أما في ما يتعلق بأموال صندوق تنمية العراق D.F.I أوضح المصدر أن بريمر باعتباره رئيس العراق في تلك الفترة كانت له الصلاحية في التصرف بأمواله وإدارة مصالحه، مشددا على أن لجنة تقصي الحقائق داخل مجلس النواب اكتشفت وجود حالات سرقة لأموال العراق للفترة التي مابين ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٤.

بدورها رفضت اللجنة المالية البرلمانية إعطاء أية تفاصيل بشأن عمل لجان التحقيق بهذا الخصوص، موضحة أن الأوراق ستكشف خلال الأيام القادمة خلال مؤتمر صحافي.

وقال عضو اللجنة عبد الحسين الياسري في تصريح لـ"المدى" إن التحقيق لا يزال جاريا بشأن حساب الـD.F.I والذي يشمل المبالغ التي أودعت في هذا الحساب الجاري من إيرادات النفط والأرصدة العراقية الموجودة، ورفض الياسري إعطاء أية تفاصيل عن الموضوع لحين الانتهاء من التحقيق، وعن طريق نقل الأموال أوضح الياسري بأنه يكون عن طريق التحويل بواسطة المصارف.

زيباري: لا نتدخل في شؤون العرب الداخلية

□ بغداد / المدى

قال وزير الخارجية هوشيار زيباري أن العراق لا يتدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية، لكنه يقف مع المطالب المشروعة لشعوبها في الحرية والديمقراطية والعدالة.

وعرض زيباري عند اجتماعه بسفراء الدول العربية ورؤساء البعثات العربية في السفارة العراقية ببرلين، موقف الحكومة من تطورات الأوضاع السياسية في عدد من الدول العربية، مستعرضاً آخر المستجدات حول انعقاد القمة العربية القادمة في بغداد وحرص العراق على عقدها في إطار التضامن والإجماع العربي.

وكان العراق احتج لدى الجامعة العربية على تأجيل اجتماع وزراء الخارجية العرب الخاص بمناقشة عقد قمة بغداد وذلك للمرة الثالثة على التوالي.

مصدر مطلع قال إن الاجتماع الذي كان من المقرر عقده في مبنى جامعة الدول العربية بالقاهرة اليوم الخميس تأجل وذلك لتزامنه مع اجتماع روما الخاص بمجموعة الاتصال المعنية بالملف الليبي.

إلى ذلك، تناول حديث وزير الخارجية مع السفراء ورؤساء البعثات العرب استعراض العلاقات العربية . الألمانية والعلاقات العراقية . الألمانية.

يذكر أن موقف العراق من الأحداث التي تشهدها البحرين دعا بحكومات دول الخليج العربي لطلب إلغاء القمة العربية المقررة في بغداد الشهر الجاري ما أدى إلى تأجيلها للعام القادم.

الافتتاحية

الدولة المَنْسيّة وثلاثية الفساد والإرهاب والطائفية: (١٢) الفساد ولّادة الإرهاب والطائفية حاضنته!

بقلم / فخري كريم

يحتل العراق بجدارة المركز الأول في عالم الفساد المتفشي في البلدان الأكثر تخلفاً، لكن العراق يتميز عن جميعها بالخبرات المتراكمة فيه في ظل ظرف سياسي يفترض انه نقيضٌ له. فالنظام الديمقراطي، حيث تنطلق في رحابه الحريات وتنتعش سلطة الإعلام بدورها النقدي والرقابي وحتى الفضائحي ويتكرس دور منظمات الرقابة الشعبية، كما تتمتع في ظل الديمقراطية السلطات الثلاث: التشريعية والقضائية والتنفيذية بالاستقلالية والنفوذ المادي والمعنوي، وبقوة الردع والممانعة.. وبهذا يصعب أن تتشكل في مثل هذه المجتمعات الديمقراطية التي تتسيّدُ فيها هذه السلطات بمثل هذه القوة الرادعة والنفوذ المادي والمعنوي بيئة حاضنة للفساد إلا إذا كانت الدولة نفسها قد انزلقت إلى متاهات الفساد وأصبحت حاضنة له وراعية لنشاطاته ومتورطة بشكل مباشر في أوجه من فعالياته، أو أن السلطة القضائية والأجهزة التنفيذية المرتبطة بالحكومة نالها التآكل وتعرضت للإفساد وفقدت استقلاليتها. إذ يكفي أن يتهرأ جسد السلطة القضائية وينال منها الصدأ والوهن الأخلاقي، وتفقد استقلاليتها، حتى تصبح مظاهر الفساد وانحطاط القيم مجرد وجهة نظر، تتهاوى أمام قوة اندفاعتها جدران الممانعة شيئاً فشيئاً، ليصبح السّوي المنزه عن التجاوز على المال العام، "مشروعاً اجتماعياً" محكوماً عليه بالفشل والإملاق.!

البيئة الفاسدة تنتج كل المظاهر التي تؤدي مع الاستمرارية إلى انهيار المجتمع وتفسخه وانحطاط منظومته القِيَميّة والأخلاقية، وتتضاءل إمكانية نموه وتطوره الحضَاري والإنساني. ومثل هذه البيئة حيث يسود الفساد ويتحكم فيها الفاسدون مرتعٌ خصبٌ لكل المظاهر المرضية، ومؤشرٌ لتصدّع النظام العام وتداعي بنيانه، واستحالة نهوضه ديمقراطيا، ونموه ثقافياً، وازدهاره اقتصادياً. فالموارد الاقتصادية والبشرية يستهلكها الفساد وتدمر أصولها العمليات المتناقضة مع قواعد الديمقراطية و التنمية الحضارية والاقتصادية المستدامة.

إن التلازم البنيوي بين الإرهاب والفساد، يعكسه الاعتماد المتبادل بينهما والرعاية المطلوبة لكل منهما من الآخر لخلق مناخ الأمان والحماية التي تتطلبها ممارسة كل منهما طقوسه وتأمين متطلبات نجاحه وهيمنته. فالفساد هو المنبع الذي يسقي بذور الإرهاب وهو في طوره الجنيني، كمجرد "إمكانية"، فيتولاه بالرعاية حتى يُعَبرَ عن ذاته، ابتداءً كظاهرة شقاوة وبلطجة تترعرع ويشتد عودَها في المجتمع، وتتحول فيه من اطر ضاغطة وأدوات ترويع إلى ميليشيات ومنظمات إرهابية نافذة في الحياة العامة سرعان ما تدفع القوة والنفوذ والسطوة التي تبلغها إلى عقد شراكة وتزاوج بينها وبين مصادر الفساد والنهب العام ليرتقيا معاً ويتحولا إلى مافيات تمسك بزمام الحلقات النافذة في المجتمع، وبمفاتيح سلطة القرار في الدولة والسلطة السياسية.

□ المقال كاملاً ص٣

الداخلية: مقتل بن لادن لن يؤثر على "قاعدة" العراق

□ متابعة / المدى

قال مسؤول امني كبير إن مقتل زعيم تنظيم القاعدة أسامة بن لادن لن يؤثر على نشاط وفعالية التنظيم في العراق، محذرا من احتمال قيام التنظيم بشن هجمات انتقامية على المصالح الأمريكية أو الدول التي تشترك بالجهد العسكري الدولي في أفغانستان.

وقال حسين علي كمال وكيل وزير الداخلية لشؤون الاستخبارات في تصريح نشرته وكالة أنباء رويترز "مقتل بن لادن لن يؤثر على الوضع العراقي لان تنظيم القاعدة في العراق يعمل بشكل مستقل.. قرارهم مستقل عن قرار قيادتهم في باكستان أو أفغانستان".

وأضاف "أن مقتل بن لادن قد يترتب عليه القيام بعمليات انتقامية ضد الولايات المتحدة او ضد مصالحها والمصالح الأوروبية خصوصا الدول المشاركة في العمليات العسكرية في أفغانستان".

وقال كمال إن القاعدة في العراق والتي تطلق على نفسها القاعدة في بلاد الرافدين تشكلت في العام ٢٠٠٤ وبلغت أوج نشاطها إبان القتل الطائفي الذي اجتاح العراق في الأعوام ٢٠٠٦-٢٠٠٧. وفقد هذا التنظيم الكثير من قوته ابتداء من العام ٢٠٠٩ لكنه ما زال قادرا على القيام بعمليات نوعية.

وتتهم السلطات الأمنية العراقية القاعدة وجناحها في العراق المسمى دولة العراق الإسلامية بالمسؤولية عن العديد من العمليات المسلحة. كما أعلن التنظيم نفسه مسؤوليته عن العديد من العمليات وخاصة العملية الأخيرة التي استهدفت مجلس محافظة صلاح الدين.

وقال كمال "تمويل التنظيم لا يأتي من الخارج بنسبة مئة بالمئة لكن تمويله الأساسي يأتي من الداخل، وجزء من عملية التموين يأتي من الخارج لهذا فان قرارهم مستقل عن قرار قيادتهم في باكستان أو أفغانستان، قد تأتيهم بعض التوجيهات لكنها ليست التوجيهات المباشرة التي يمكن أن تؤدي بهم إلى القيام بعمليات كبيرة".

وقال كمال إن القضاء على القاعدة في العراق لن يكون أمرا يسيرا لأنه "تنظيم فكري" لا يمكن القضاء عليه بالوسائل العسكرية وحدها وهو قادر على إعادة بناء نفسه وتجديد قوته.

سونار المتفجرات عاجز عن كشف الكواتم

□ بغداد / هشام الركابي

كشفت قيادة عمليات بغداد وجود خروقات أمنية واضحة في العاصمة بغداد من خلال تصاعد عمليات الاغتيال بالأسلحة الكاتمة للصوت.

وأعلن الناطق باسم عمليات بغداد، اللواء قاسم عطا، أمس الأربعاء، إن الأجهزة التي تشبه العصي والمزودة بلواقط عاجزة عن كشف المسدسات والبنادق التي ازداد استخدامها مؤخرا لتنفيذ عمليات اغتيال في العراق.

وقال عطا إن "معظم أجهزة الكشف متخصصة بكشف المتفجرات وليس للأسلحة والمسدسات والبنادق".

وأضاف أن "وظيفة هذه الأجهزة التركيز على العجلات (السيارات) وخلوها من المتفجرات وليس من المسدسات".

وتابع "لو قامت القوات الأمنية بتفتيش دقيق للسيارات واحدة تلو الأخرى، لعطلنا الحياة وأصبناها بالشلل بشكل كامل في مختلف المناطق".

وعرضت قيادة العمليات اعترافات ثلاثة أشخاص نفذوا عملية اغتيال مدير مؤسسة السجناء السياسيين ومدير قناة المسار الفضائية، مؤكدة أنها ألقت القبض على عدد من الخلايا المتخصصة بعمليات الاغتيالات بالأسلحة الكاتمة والعبوات اللاصقة.

وقال المتحدث باسم قيادة عمليات بغداد اللواء قاسم عطا إن الأجهزة الأمنية تمكنت من اعتقال خلية مكونة من ثلاثة أشخاص من أهالي منطقة الدورة متورطة في الاغتيال، مبينا أن الخلية تعمل بالنظام الخيطي، وهي خلية خاصة بعملية الاغتيالات.

وأوضح عطا أن التحقيقات مع المجموعة الإرهابية أشارت إلى أن خلايا الاغتيالات تقوم بتمويه نقاط التفتيش من خلال إخفاء الأسلحة في مكان ما داخل السيارة، وتابع أن عملية اغتيال مدير السجناء وفضائية المسار تمت بهذه الأساليب، إذ قامت المجموعة الإرهابية بإخفاء المسدسات الكاتمة في مكان داخل العجلة التي كانوا يستقلونها.

ودعا عطا المسؤولين والضباط الذين يستقلون العجلات الحكومية الى الانتباه "لأن بعض الخلايا تراقبهم، خصوصا ونحن رصدنا من خلال مصادر الاستخبارات والمعلومات الاستخبارية بعض التحركات المشبوهة لهذه الخلايا سواء كانت خلايا مخططة أو مراقبة أو منفذة".

بونر: ١٠٠٠٠ جندي سيبقون في العراق

مجلس النواب الاميركي يدعم التمديد لقطعات من الجيش

□ بغداد / المدى

قال رئيس مجلس النواب الأميركي إنه سيدعم إبقاء بعض القطعات الاميركية في العراق بعد نهاية العام ٢٠١١.

قال جون بونر بأنه ليس لديه أية توصيات بشأن حجم القطعات التي قد تبقى في العراق، إلا أن العسكريين الاميركان يدرسون فكرة إبقاء قوة مؤلفة من ١٠٠٠٠ مقاتل.

وكشف بونر انه توصل إلى ذلك القرار بعد لقاءات مع المسؤولين الاميركان العسكريين والدبلوماسيين المتواجدين في العراق بالإضافة إلى محادثات مع رئيس الوزراء نوري المالكي والتي أقنعته بضرورة سد الثغرات في الإجراءات الأمنية العراقية.

وقال بونر "اعتقد أن العراق يحتل مكانا بارزا في اهتمامنا بأمننا القومي على المدى القريب والبعيد، وأضاف بان "أميركا قد استثمرت أموالا طائلة في العراق ومن غير المعقول أن ترحل بهذه السهولة".

ويعتقد المسؤول الامريكي بضرورة ترك قوة من القطعات الاميركية، وكلما أسرعت الإدارة في التفاوض مع الحكومة العراقية بهذا الشأن كلما كان ذلك أفضل لنا".

بونر له وزن كبير في الكونغرس الاميركي بصفته على رأس الجمهوريين ورئيس موظفي البيت الأبيض وان وجهة نظره ستكون حاسمة في تأطير الموقف العسكري والمالي للأغلبية في الكونغرس بشأن العراق.

من المحتمل أن يواجه بونر مقاومة من أعضاء الحزبين الذين يعتقدون أن الاحتلال قد طال كثيرا وانه مكلف جدا للولايات المتحدة خاصة مع الصراعات الحالية حول عجز الميزانية.

□ التفاصيل ص٢

إلغاء الجنائية العليا وسط تحفظات سياسية

الحكومة تحيل القانون إلى البرلمان

□ بغداد / اياس حسام الساموك

وافقت الحكومة على مشروع قانون إنهاء أعمال المحكمة الجنائية العليا وإحالته إلى مجلس النواب، الأمر الذي رحبت به القائمة العراقية وتحفظ عليه ائتلاف الكتل الكردستانية وتيار الأحرار.

القيادي الكردستاني محمود عثمان أشار في تصريح لـ"المدى" إلى أن ائتلافه ضد إنهاء عمل المحكمة الجنائية العليا، كونها لم تنجز أعمالها بعد مع كل ملفات النظام السابق، مشددا على وجود مجال للشكاوى ولظهور جرائم جديدة، معتبرا أن إلغاءها سابق لأوانه.

وتابع عثمان "بالنظر إلى الجانب القانوني فلا مبرر لإنهاء عملها، لكن يبدو أن القرار السياسي هو الذي رجح كفة التوجه نحو الإلغاء"، رافضا تسييس ملف المحكمة الجنائية العليا، مشيرا إلى أن ائتلاف دولة القانون هو الآخر غير مستعجل في إلغائها.

بدورها نفت اللجنة القانونية في مجلس النواب وصول مشروع القانون إليها، مؤكدة أن إلغاء المحكمة تسبقه عدة إجراءات من ضمنها التأكد من الأسباب التي أدت إليه فضلا عن إجراء الحسابات الختامية.

عضو اللجنة أمير الكناني أوضح في تصريحه لـ"المدى" انه حتى اللحظة لم يصل اللجنة مشروع القانون، مشددا على ضرورة الاطلاع على ما تم انجازه، وكذلك تصفية الحسابات، مبينا انه في حال وجود أسباب منطقية للإلغاء فسيصوت عليه البرلمان.

الكناني وهو عضو في تيار الأحرار، شدد على أن كتلته لا تقف مع الإلغاء، مبينا أن هناك دعوى لم تلغَ بعد، مشددا على عدم قدرة أي شخص في الدولة إلغاء المحكمة بقرار سياسي.

القائمة العراقية التي أكدت أنها صاحبة مشروع الإلغاء، شددت على انتفاء الحاجة إليها في الوقت الحالي، متوقعة أن يصوت البرلمان على إلغائها.

وقالت القيادية في جبهة الحوار الوطني النائبة ندى الجبوري لـ"المدى" إن الإلغاء كان ضمن اتفاقيات أربيل وكان واحداً من مطالب العراقية للاشتراك في الحكومة، مؤكدة عدم الحاجة إليها في الوقت الحالي، معربة عن تصورها بان يتم إلغاؤها من قبل البرلمان.

محاكمة رجال النظام السابق..(أرشيف)